



JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
COLLAGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
UNIVERSITY OF KARBALA



معدلات الفائدة وأثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)

Interest rates and their impact on inflation rates in the Iraqi

م.م جمانة علي باقر

Jumana Ali Baker

جامعة الفرات الاوسط التقنية- المعهد
التقني بابل

jumana.ali@atu.edu.iq

الباحث: محمد حمزة عباس

Muhammad Hamza Abbas

جامعة بابل- كلية الادارة والاقتصاد

hamodyalsultany@gmail.com

الباحث: سحر عبد الحسين مجيد

**Sahar Abdul Hussein
Majeed**

جامعة الفرات الاوسط التقنية-المعهد
التقني بابل

Sahar.majeed@atu.edu.iq

المستخلص:

عانى الاقتصاد العراقي منذ العقود التي خلت ومازال يعاني من اختلالات هيكلية كونه اقتصاداً ريعياً اذ يشكل النفط ما نسبته 90% من الإيرادات العامة للدولة فضلاً عن السياسات الاقتصادية غير السليمة ومن ضمنها السياسة النقدية بأدواتها النوعية والكمية ونتيجة لذلك عانى من ضغوط تضخمية عصفت بالهيكل الاقتصادي للعراق ويستمد البحث أهميته من أهمية المتغيرات المبحوثة والمتمثلة بمعدلات الفائدة ومعدلات التضخم كونها مؤشرات مهمة بالنسبة لأي اقتصاد , وكما يهدف الى بيان تأثير معدلات الفائدة في معدلات التضخم خلال مدة البحث وفي ضوء ذلك توصل البحث الى أنّ معدلات الفائدة تساهم في التأثير على معدلات التضخم في العراق.

الكلمات الرئيسية : معدل الفائدة , معدل التضخم.

Abstract:

The Iraqi economy has suffered since the past decades and is still suffering from structural imbalances, being a rentier economy, as oil constitutes 90% of the state's general revenues, as well as improper economic policies, including monetary policy with its qualitative and quantitative tools. The research is important from the importance of the investigated variables represented in interest rates and inflation rates as they are important indicators for any economy, and it also aims to show the impact of interest rates on inflation rates during the research period and in light of this, the research concluded that interest rates contribute to affecting inflation rates in Iraq.

Keywords: interest rate, inflation rate.

المقدمة

يعد التضخم احد ابرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها اغلب اقتصاديات العالم ، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتمتد الى السياسية ايضا ، فضلا عن تأثيرها بحياة المواطن اليومية.

وفي السنوات الاخيرة اثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على حياة المواطن العراقي نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها العراق ، وعانى البلد من موجات تضخم مستمرة اذ يعمل التضخم على فقدان الدخل لقيمه الحقيقية ومن ثم يحصل الفرد على سلع وخدمات اقل مما كان يحصل عليه في السابق بفعل العمليات التضخمية.

وهنا تتدخل الدولة بأدوات السياسة النقدية وخاصة سياسة سعر الفائدة والتي يكون هدفها المحافظة على المستوى العام للأسعار و تجنب الوقوع في مشكلة التضخم ، وهذه الاداة اي سعر الفائدة اما أن تكون متناغمة مع المستوى العام للأسعار ومن ثم تخفض من معدلاته او متناقضة مع المستوى العام للأسعار و يظهر تأثير عكسي على معدلات التضخم ، وهذا الامر حصل في العراق فكان للسياسة النقدية تأثير مهم في التعامل مع الارتفاع المستمر في الاسعار ، اذ انعكست تأثيراتها على حياة المواطن العراقي وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

مشكلة البحث :

تسعى جميع الدول لخفض معدلات التضخم والمحافظة على استقراره وذلك عن طريق سعر الفائدة ، فتحدد مستوى هذا الأخير سيمكننا من الوصول الى ضبط مستويات التضخم وانطلاقاً من هذا يمكن طرح المشكلة الآتية : ما مدى تأثير معدل الفائدة في معدل التضخم في العراق للمدة 2003-2019؟.

فرضية البحث :

هناك اثر ايجابي لسعر الفائدة المحدد من قبل البنك المركزي العراقي بمواجهة معدلات التضخم.

هدف البحث:

يهدف الى تحليل أثر معدلات الفائدة في معدلات التضخم وقياسه ، بالتحليل القياسي لجوانب العلاقة بينهما والوقوف على طبيعتها، وهو الأمر الضروري لإمكان صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة التي تسمح بمواجهة الآثار السلبية المترتبة عليهما.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث عن طريق التأثير المهم لمعدلات الفائدة في تحقيق استقرار معدلات التضخم ولتحقيق ذلك وجب معرفة طبيعة العلاقة التي تربط معدل الفائدة بمعدل التضخم ، وكذلك مدى تأثير معدلات الفائدة على معدلات التضخم ومن هنا فقد حلت البيانات خلال مدة البحث وقياس العلاقة بين المتغيرات المبحوثة.

أسلوب البحث و منهجية:

يعتمد هذا البحث بالدرجة الأولى على استخدام أدوات التحليل الاستنباطي، لتحليل ودراسة طبيعة العلاقة بين معدل الفائدة والتضخم. بالإضافة إلى أدوات التحليل الكمي مع المفاضلة بين عدد من النماذج القياسية الممكنة لقياس أثر معدل الفائدة على التضخم .

الدراسات السابقة:

توصلت اغلب الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع معدلات الفائدة واثرها في معدلات التضخم هو أنّ معدل الفائدة يسبب في معدل التضخم والعكس صحيح .

دراسة (Gigdem , 2019 , pp. 49-68) بعنوان :

A paradox : An Empiric Approach to inflation - Interest rates relationship Evidence from Turkey.

الغرض من هذه الدراسة هو تقديم تقرير حقيقي وحديث لمقاربة المناقشات التي بدأت بالفعل في القرن الثامن عشر وكانت مستمرة في المثلث الأسواق المالية - البنوك المركزية - صناع السياسات . لهذا الغرض استُخدمت المتوسطات الشهرية لتركيا جرى حسابها على أساس المرجح متوسط تكلفة التمويل خلال المدة 2011-2019 (البيانات أخذت من اليومية للبنك المركزي لجمهورية تركيا) ، وخضعت لتحليلات التكامل المشترك مع أرقام مؤشر أسعار المستهلكين السنوية . بينما استُخدم اختبار Granger Engle لاختبار العلاقة طويلة الأمد ، أُجريت لتحديد العلاقة واتجاهها على المدى القصير عن طريق VECM. وقد توصلت الدراسة إلى أن التضخم هو سبب سعر سبب التضخم . الفائدة وسعر الفائدة هو سبب التضخم.

دراسة (Ismet & Serdor, 2020 , pp. 77-86) بعنوان:

The relationship between inflation and interest rates in the UK the NOARDL Approach .

تهدف هذه الدراسة من تحديد تأثير فيشر من منظور منهجي مختلف وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- من حيث تأثير فيشر تشير النتائج التجريبية إلى أن المدى الطويل جزئي
- تكون تأثيرات فيشر صالحة للمملكة المتحدة فقط المدة 1995-2008
- تُقسم الزيادات والنقصان في معدلات التضخم إلى التغيرات في أسعار الفائدة بعد الأزمة المالية العالمية العام 2008 ، أسعار الفائدة في الفترة الأولى هم أكثر حساسية لانخفاض في معدلات التضخم من الزيادات غير المتكافئة (التأثيرات) .
- الزيادات في التضخم على حد معين ، وهذا يعني أنه في حين أن الزيادات في معدلات التضخم ترفع أسعار الفائدة ، التخفيضات ليس لها أي تأثير على المدى القصير .

المبحث الأول

1. الإطار النظري لمعدلات الفائدة

لقد اضحت السياسة النقدية ومتغيراتها من أدوات الاستقرار الاقتصادي المهمة وعن طريق التغيرات المختلفة في وسائلها الكمية او النوعية ، ومن ثمّ المساهمة الحقيقية في تجنب حالات التضخم او الانكماش في النشاط الاقتصادي ، و تؤثر تأثيراً مهماً في تغيرات معدلات الفائدة لخلق بيئة ملائمة للنمو والاستقرار الاقتصادي.

1.1 مفهوم معدلات الفائدة :

تعد الفائدة والتغيرات المتعلقة بها ذات اهمية كبيرة لما لها من تأثير مهم في النشاط الاقتصادي ، وعليه تعرف الفائدة بأنها المبلغ الذي يدفعه المقترض الى المقرض لقاء قيام الاخير بإقراضه مبلغاً من المال لمدة زمنية محدودة ، وينسب اصل هذا المبلغ بنسبة مئوية معينه وهذا ما يطلق عليه بمعدل الفائدة (رشيد،2006: 45) ، وكما تعرف بأنها العائد على راس المال المستخدم وثمان استخدام الاموال واجرة المال المقترض (الموفني،1996: 127) ، و تُعرف بأنها اجر النقود يلتزم المقترض بدفعه الى المقرض مقابل التنازل مؤقتاً له عن السيولة (الأطرش،2001: 70)، كما تعكس اسعار الفائدة السعر السائد للأموال الناتج عن العرض والطلب (Gudgeon, Werner, Perez & Knottenbel, 2020: 92) .

وبذلك فان الفائدة تعد بمثابة تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الاموال مقابل الحصول على عوائد معينة بدلاً من اكتناز تلك الاموال وتعطيلها عن التداول , وعليه فالفائدة تعد بمثابة القناة الناقلة للتأثيرات النقدية من السوق النقدية الى السوق السلعية للتحكم في اتجاهات النشاط الاقتصادي.

2.1. انواع معدلات الفائدة :

يمكن تصنيف معدلات الفائدة الى عدة تصنيفات مختلفة وفقاً لأسس مختلفة جرى التقسيم بموجبها ومنها :

1.2.1. معدل الفائدة قصير الاجل ومعدل الفائدة طويل الاجل :

يعرف معدل الفائدة قصير الاجل بأنه المعدل الذي يسري على الديون قصيرة الاجل والتي هي اقل من سنة واحدة مثل القروض قصيرة الاجل واذونات الخزنة , اما معدل الفائدة طويل الاجل فهو المعدل الذي يسري على الديون طويلة الاجل مثل القروض طويلة الاجل والتي تمت مدتها من خمس سنوات الى 30 سنة (السيد علي واخرون، 2003: 298).

2.2.1. معدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الحقيقي :

يقيس معدل الفائدة الاسمي الحصيلة النقدية السنوية للمبالغ المستثمرة , اذ يرفع هذا المعدل بسبب عامل التضخم وبمعنى اخر , إنّ معدل الفائدة على المبلغ النقدي لا يقيس ما يكسبه مريض المال بشكله الحقيقي (سلع وخدمات) ولكنه يقيس العائد للاستثمارات من السلع والخدمات وليس كنقد وهذا ما يطلق عليه بمعدل الفائدة الحقيقي الذي يقيس كمية السلع والخدمات التي يمكننا الحصول عليها , ويجري الحصول على هذا المعدل عن طريق تصحيح معدل الفائدة الاسمي وفق معدل التضخم ومعدل الفائدة الاسمي الذي يطلق عليه في بعض الاحيان معدل الفائدة النقدي (سامويلسون واخرون، 2001: 517). اي إنّ معدل الفائدة الاسمي يساوي المعدل الحقيقي زائد التضخم المتوقع (Romer, 2012: 516).

يعرف معدل الفائدة الاسمي بأنه نسبة من المبلغ المقترض الذي يجب دفعه في المستقبل بالإضافة الى المبلغ الاصلي المقترض ويشار اليه عادة بصورة معدل سنوي (جوارتيني واخرون، 1988: 468). اما معدل الفائدة الحقيقي فيعرف بأنه العائد المتوقع من رأس المال الحقيقي الجديد , فهو يمثل الربح المتوقع الذي يسعى رجال الاعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية (الرفاعي واخرون، 1999: 146).

3.2.1. معدل الفائدة الدائن ومعدل الفائدة المدين :

يعدّ البنك المركزي الجهة المسؤولة عن تحديد معدلات الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة , اذ تعرف معدلات الفائدة الدائنة بأنها المكافآت التي تدفع على العوائد الثابتة وودائع الادخار , اي بمثابة العوائد النقدية التي يحصل عليها المودعون لقاء تخليهم عن السيولة النقدية خلال مدة زمنية معينة (الدليمي، 1990: 317). في حين تعرف معدلات الفائدة المدينة تعرف بأنها الكلفة التي يتحملها المقترض عند اقتراضه الاموال من البنوك , وتعتمد في تحديدها معدلات الفائدة الدائنة التي تدفها البنوك للحصول على الاموال من المدخرين وكذلك سعر اعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي (العاني، 2002 : 343).

4.2.1. معدل الفائدة الجاري ومعدل الفائدة الثابت :

يمثل معدل الفائدة الجاري (الموضوعي) بأنه المعدل الملاحظ من قبل المضاربين والمستثمرين خلال لحظة زمنية معينة في السوق المالية , اي ذلك المعدل السائد فعلياً في السوق , اما معدل الفائدة الثابت (العادي) فانه المعدل الذي يراه المضاربين والمستثمرين اعتيادياً ومعقولاً في ضوء خبرتهم العملية المكتسبة من تجاربهم المادية وذلك عن طريق معرفتهم بالظروف الاقتصادية والسياسية ويلاحظ أنّ هذا النوع من معدلات الفائدة انه يتقلب ببطء حسب الوضع الاقتصادي السائد (العاني، 2002: 342).

3.1. النظريات المفسرة لمعدلات الفائدة:

1.3.1. النظرية الكلاسيكية:

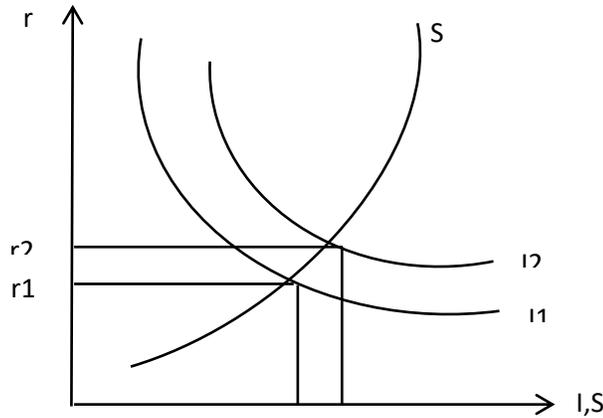
تعد النظرية النقدية الكلاسيكية في الفائدة جزء من التحليل الاقتصادي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو (1772-1823) ، اذ تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراضات عدة منها (السمهوري، 2011: 262):

- أ- سيادة سوق المنافسة التامة.
- ب- مرونة الاسعار والاجور.
- ت- الاقتصاد في حالة استخدام كامل لعوامل الانتاج.

في ظل النظرية الكلاسيكية فان معدل الفائدة يتحدد بتقاطع منحني الادخار ومنحنى الاستثمار كما في الشكل الاتي:

شكل (1)

النظرية الكلاسيكية في الفائدة



المصدر : د.سامي خليل ،"اقتصاديات النقود والبنوك"، الكتاب الثاني (النظريات والسياسات النقدية والمالية) ، شركة كاظمة للنشر والترجمة ، الكويت ، 1982 ، ص529.

ويتميز منحني الادخار بأنه موجب الميل وهذا دليل على العلاقة الطردية بين الادخار ومعدل الفائدة ، اما منحني الاستثمار فيكون سالب الميل وذلك بسبب العلاقة العكسية بين منحني الاستثمار ومعدل الفائدة . ويتحقق معدل الفائدة التوازني عن طريق تقاطع منحني عرض المدخرات مع منحني الطلب على الاستثمار ، وعليه فان عرض المدخرات يتوقف على الامتناع عن الاستهلاك او تأجيله في حين الطلب على الاستثمار يتوقف على الانتاجية الحدية لرأس المال .

يلاحظ بان النظرية الكلاسيكية تركز على الجانب الحقيقي (السلع والخدمات) دون التركيز بالجانب النقدي وذلك لافتراض الكلاسيك حيادية النقود اي انها لا تقوم بأي وظيفة سوى وظيفة التبادل التجاري في المعاملات التجارية اي انها كوسيط للتبادل التجاري ، وعليه فان الهدف من النقود لغرض تسوية المدفوعات النقدية نتيجة عمليات البيع والشراء ولا تطلب النقود كمخزن للقيمة او كقوة شرائية وانما لتسهيل عملية التبادل التجاري.

2.3.1. النظرية الكينزية :

نتيجة فشل النظرية الكلاسيكية في معالجة أزمة الكساد العظيم 1929-1932 قدم الاقتصادي الإنجليزي جون ماينرد كينز تفسيراً جديداً للكيفية التي يجري فيها تحديد مستوى التوظيف وذلك في كتابه (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود).

اذ تقوم النظرية الكينزية على عدة افتراضات ومنها (الوادي واخرون، 2009: 86) :

أ- إنَّ الحالة التي تسود الاقتصاد هي حالة عدم الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج كافة داخل الاقتصاد.

ب- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة في اوقات الازمات الاقتصادية.

ت- يتحقق التوازن عند اي مستوى اقل او اعلى من الاستخدام الكامل.

إنَّ الطلب على النقود يشمل كذلك الطلب على الموجودات الاخرى غير النقدية ايضاً والذي يتمثل بثلاثة دوافع وكما بينه كينز وهي (شديد، 2011: 32):

أ- دافع المعاملات The transaction motive

ب- دافع الحيلة The precautionary motive

ت- دافع المضاربة The speculative motive

تستخدم النقود من اجل تمويل عمليات التبادل السلعي وهذا ما يعني الطلب على النقود لأغراض المعاملات اما الطلب على النقود بدافع السيولة فيفسر بالحاجة الى حجم معين من النقود لغرض تمويل الانفاق للمدة بين استلام الدخل وانفاقه , في حين عندما يقدم الفرد على شراء الاوراق المالية فانه يحاول الحصول على مكاسب مالية جراء عملية الشراء هذه والذي بدوره سوف يخلق الطلب على النقود لأغراض المضاربة (خليل، 1988: 530).

اما عرض النقود لدى كينز تمثل بثلاثة مفاهيم وهي:

أ- عرض النقد بالمعنى الضيق

ب- عرض النقد بالمعنى الواسع

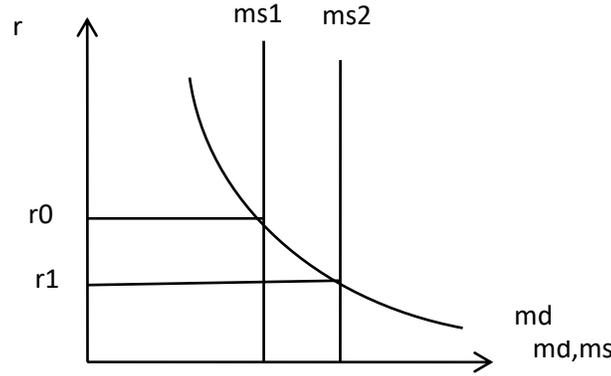
ت- عرض النقد بالمعنى الاوسع

إنَّ مجموع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة يطلق عليه عرض النقد الضيق , اما اذا اضيفت إليه الودائع الآجلة وودائع التوفير المتاحة لدى البنوك التجارية فيعرف عندئذ عرض النقد الواسع , اما عرض النقد الاوسع هو عرض النقد الواسع بالإضافة الى الاصول المالية ذات السيولة المنخفضة مثل سندات الخزنة قصيرة الاجل (السمهوري، 2011: 50).

يرى كينز أنَّ معدل الفائدة يتحدد بنقاط منحنيات عرض النقود والطلب عليها ، فعرض النقد هو كمية النقد الذي يخلقه الجهاز المصرفي في حين الطلب على النقود فهو يمثل الكميات التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود عند معدلات فائدة مختلفة , حيث ينخفض معدل الفائدة مع زيادة المعروض النقدي في ظل ثبات الطلب على النقود وهذا دليل على العلاقة العكسية بين عرض النقد ومعدل الفائدة , في حين الطلب على النقود يكون بعلاقة طردية مع معدل الفائدة (الدليمي ، 1990: 465) وكما هو موضح في الشكل الاتي :

شكل (2)

النظرية الكينزية في الفائدة



المصدر : د. هيل عجمي الجنابي , د. رمزي ارسلان , " النقود والمصارف والنظرية النقدية " , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2009 , ص 223.

يلاحظ من الشكل (2) ان منحنى عرض النقود (ms) عديم المرونة اتجاه تغيرات معدلات الفائدة ويتقاطعه مع منحنى الطلب على النقود (md) يتحدد معدل الفائدة التوازني (r_0) .

عند زيادة عرض النقد لينتقل المنحنى من (ms) الى ($ms1$) ينخفض معدل الفائدة من (r_0) الى (r) وذلك بسبب العلاقة العكسية بين عرض النقد ومعدل الفائدة , اما بزيادة الطلب على النقود (السيولة النقدية) فان معدل الفائدة يرتفع ايضا دلالة على العلاقة الطردية بين معدل الفائدة والطلب على النقود.

الاختلاف الاساسي بين النظرية الكينزية والنظرية الكلاسيكية يتركز حول معدل الفائدة , حيث اعتبر الكلاسيك معدل الفائدة هو ظاهرة حقيقية تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار في السوق الحقيقية (السوق السلعية) , بينما يرى كينز أنّ هذه الظاهرة هي ظاهرة نقدية وليس حقيقية تتحقق عن طريق تقاطع منحنيات عرض النقود والطلب عليها اي إنّ معدل الفائدة التوازني لدى كينز هو حصيلة تقاطع قوى عرض النقود والطلب عليها.

3.3.1. المدرسة السويدية :

يعدّ ويكسل من اهم رواد المدرسة السويدية وجاء بأفكار تختلف عن التحليل الكلاسيكي كما عبر عنه ريكاردوا وميل و فيشر وذلك عن طريق تأكيده على التغيرات في معدلات الفائدة .

ميز ويكسل بين نوعين من معدلات الفائدة معدل الفائدة النقدي ومعدل الفائدة الحقيقي , فبالنسبة لمعدل الفائدة النقدي فهو المعدل الذي يسود في البنوك التجارية والذي يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الاموال , فعندما يزيد عرض الاموال نجد أن معدل الفائدة يميل نحو الانخفاض للعلاقة العكسية بين معدل الفائدة وعرض النقد , اما في حالة زيادة الطلب على الاموال نجد أن معدل الفائدة النقدي يميل نحو الارتفاع دليل على العلاقة الطردية بين معدل الفائدة والطلب على النقود (الجنابي واخرون، 2009: 208) .

اما معدل الفائدة الحقيقي فهو العائد المتوقع من رأس المال الحقيقي , فهو يمثل الربح الذي يأمل رجال الاعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية والذي يتحدد عن طريق الطلب على الاموال لأغراض الاستثمار (الدليمي، 1990: 426).

وخلال اوقات التضخم يجب استخدام معدل الفائدة الحقيقي وليس معدل الفائدة النقدي , وبمعنى اخر أنّ معدل الفائدة الحقيقي هو معدل الفائدة النقدي بإزالة التضخم اي إنّ (خاتاختاي، 1987: 45) :

$$\text{Inert} = \text{IN} - \text{IF}$$

حيث إن :

Inert : معدل الفائدة الحقيقي

IN : معدل الفائدة النقدي

IF : معدل التضخم

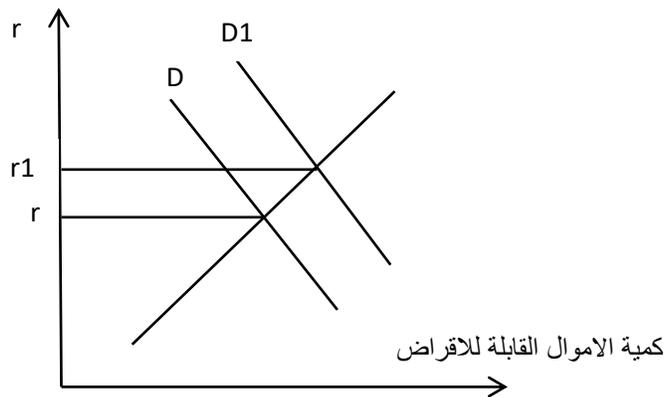
إنّ معدل الفائدة يتحدد وفق افكار المدرسة السويدية بعدما ميز ويكسل بين معدل الفائدة النقدي والذي يتحدد عن طريق تقاطع منحني عرض النقود مع منحني الطلب عليها وبزيادة المعروض النقدي ينخفض معدل الفائدة , ومعدل الفائدة الحقيقي الذي يعني بانه العائد الحقيقي لرأس المال الانتاجي الذي يتحدد عن طريق الطلب على الاموال لأغراض الاستثمار.

4.3.1. نظرية التوقعات العقلانية :

تتمحور فرضيات هذه النظرية حول توقعات الافراد التي تركز على معلومات دقيقة وملائمة ومتوفرة خلال المدة التي تجري فيها هذه التوقعات والتي تشتمل على المعلومات والبيانات وكذلك المعرفة بجميع الاثار الاقتصادية متوقعة الحصول. عندما تقوم السلطة النقدية بزيادة المعروض النقدي بشكل مفاجئ وغير متوقع سوف ينعكس هذا على معدلات الفائدة اذ يؤدي بها الى الانخفاض , وعندما يتوقع الافراد أنّ هذه السياسة ستؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار (ارتفاع معدلات التضخم) بسبب زيادة كمية النقود, وعليه فان المقرضين سيطلبون او سيحددون معدلات فائدة اعلى (معدل الفائدة النقدي) للتعويض عن الانخفاض في قيمة النقود (يحيى ، 2001: 79). يتحدد معدل الفائدة بتقاطع منحنيات عرض الاموال والطلب عليها وكما في الشكل الاتي :

شكل (3)

نظريات التوقعات العقلانية في الفائدة



المصدر : د. عبد المنعم السيد علي , د. نزار سعد الدين , " النقود والمصارف والاسواق المالية " , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , 2004 , ص 321.

ووفقاً للتوقعات ويفرض أن السوق في حالة توازن وأن معدل الفائدة التوازني هو (r) أن المقترضين كانوا بحاجة الى المزيد من الاموال ينتج عن ذلك ارتفاع منحني الطلب الكلي على الاموال الممكنة الإقراض من (D) الى $(D1)$ ومعدل الفائدة من (r) الى $(r1)$ وهذا بسبب العلاقة الطردية بين معدلات الفائدة والطلب على النقود.

المبحث الثاني

2. الاطار النظري للتضخم

تعد مشكلة التضخم من إحدى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها دول العالم، المتقدمة منها و النامية على حد سواء.

فالتضخم يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة و غير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية و كذلك يؤثر على الموازنات الداخلية و الخارجية.

و مما يزيد من مشكلة التضخم تعقيدا أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ ابتداء لسبب معين، ثم لا تلبث أن تتحول إلى عملية تتراكم أثارها خلال بعد زمني معين، كما أنها تظهر و تستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية و الحقيقية و الهيكلية.

1.2. مفهوم التضخم :

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الاقتصادات النامية والمتقدمة وعلى حد سواء نظرا لآثاره المختلفة على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية (الدخل ، الاستثمار ، الاستخدام ، ... الخ) التي تسبب تغير في القيمة الحقيقية لتلك المتغيرات مما يعني حتما خلق صعوبات في تقدير تلك المتغيرات او التنبؤ بمسارات تغيرها ، فضلا عن فقدان النقود لقوتها الشرائية بسبب التضخم.

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ناتج عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي من السلع والخدمات ، ناتج عن اسباب متعددة والمتمثلة بزيادة المعروض النقدي مما يفقدها قوتها الشرائية عبر الزمن (سامر عبد الهادي واخرون، 2013: 195)، وكما يشمل وضعاً اقتصادياً تضعف فيه القوة الشرائية للوحدة النقدية بسبب ارتفاع الاسعار الى مستويات عالية وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود اذ يقتصر دورها كوسيط للتبادل ، وقد بسبب فقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة (النسور، 2013: 190)، وعرف بأنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد (البكري واخرون، 2002: 197) .

وعليه يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وهنا الارتفاع هو ارتفاعا مستمرا وليس موسميا لان الفرد ينفق كميات كبيرة من النقود مقابل الحصول على كميات قليلة من السلع والخدمات وهذا يفسر بالانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد.

2.2. انواع التضخم :

يمتاز التضخم بتعدد انواعه واختلافها إلا إن هذه الانواع غير منفصلة عن بعضها بعض ، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها ، اذ إن جميع انواع التضخم تشترك في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن اداء وظائفها اداءً كاملاً ، وفي ضوء ذلك نستعرض الانواع المختلفة للتضخم ومنها :

1.2.2. التضخم الظاهر:

ويقصد به التضخم الذي ترتفع فيه الاسعار والاجور والنفقات الاخرى بحرية دون تدخل الدولة في تحديد الاسعار , اي إنَّ الزيادة في الطلب والناجئة من الزيادة في الدخل هي السبب الرئيس في ارتفاع الاسعار وتمتاز الدول الرأسمالية بهذا النوع من التضخم (رمضان،1997: 50) .

2.2.2. التضخم المكبوت (المخفي) :

هو الذي يتحقق بشكل ارتفاعات غير واضحة في الاسعار بحيث لا تظهر ارتفاعات كبيرة في الاسعار في السوق , وهذا النوع من التضخم يمكن ان يحصل في ظل السياسات والاجراءات التي تمنع ظهوره وتحققه العلني بشكل ارتفاع في الاسعار (خلف،2007: 314) .

3.2.2. التضخم الزاحف :

ويتمثل في ارتفاع مستوى الاسعار بشكل بطيء وتدرجي وبمعدلات غير ملحوظة , وهذا النوع من التضخم يكون متواصل حتى وان لم يكن هناك زيادة في الطلب الكلي بسبب التوقعات التضخمية الناجمة عن قصور الجهاز الانتاجي (عباس،1990: 4) .

4.2.2. التضخم الجامح (المفرط) :

هو الذي ترتفع فيه الاسعار بمعدلات عالية جدا في فترة وجيزة نسبيا ويرافق ذلك زيادة في سرعة تداول النقود وانعدام ثقة الافراد بالنقود , ويعتبر هذا النوع من اخطر انواع التضخم نظرا لعدم قدرة الحكومة والسلطات النقدية من السيطرة عليه , ومثال ذلك ما حصل في المانيا عام 1921 وعام 1923 حيث تضاعفت الاسعار مئات المرات (سامر عبد الهادي واخرون،2013: 195) , وكذلك شهد الاقتصاد العراقي تضخما جامحا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين وادى ذلك الى الاختلال الكبير في نسبة مكوناته المختلفة (الانتاجية والخدمية) وتدهور قيمة الدينار العراقي وظهور السوق الموازية و بروز ظاهرة الدولار.

5.2.2. التضخم المتسارع (المتسلسل) :

هو التضخم الذي يحدث في الفترة التي تشهد انخفاض في الانتاج حيث تبدأ اسعار السلع والخدمات بالارتفاع قليلا وقد تستمر في ذلك بشكل يثير القلق لدى المستهلكين (النسور،2013: 196).

6.2.2. التضخم الركودي :

ذلك النوع من التضخم الذي تزداد فيه معدلات الاسعار والبطالة معا وعكس ما كان سائداً , اذ إنَّ ارتفاع معدلات التضخم يوفر بنسب ملائمة لزيادة الانتاج والاستثمار ومن ثم ارتفاع الاسعار ويرافق ذلك ارتفاع في معدلات الاستخدام وانخفاض معدلات البطالة , واذا كان الاحتكار كامل او مهيم فلا يستطيع احد اجبار الشركات المحتكرة على تخفيض اسعار سلعتها وخدماتها في حالة الركود مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة (طوروس،2010: 194).

3.2. النظريات المفسرة لظاهرة التضخم :

اصبح التضخم ظاهرة عالمية تسود البلدان النامية والمتقدمة وعلى حد سواء ومن هنا ظهرت العديد من المحاولات لتحليل هذه الظاهرة والوقوف على اسبابها ومعالجتها ومنها.

1.3.2. النظرية الكلاسيكية :

قام بوضع الاسس والقواعد لهذه النظرية كل من الاقتصادي (ادم سميث , وليم بيتي , جيرى بانثام , جين باتيست ساي , ديفيد ريكاردو , جون ستيوارت ميل) ومن الفروض والدعائم التي تركز عليها هذه النظرية في تفسيرها للظواهر التضخمية هي (عناية 2006: 27) :

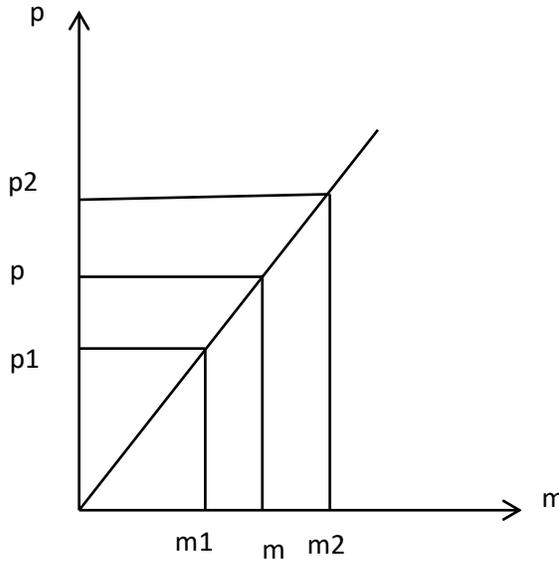
- أ- كمية النقود هي العامل المهم في التأثير على حركة الاسعار .
- ب- تتناسب كمية النقود عكسيا مع القيمة التي تماثلها .
- ج- تتناسب كمية النقود طرديا مع المستوى العام للأسعار .
- د- تقتض هذه النظرية الاستخدام الشامل لعناصر الانتاج .

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة التضخم على النظرية الكمية للنقود والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار , اي إنَّ كل تغيير في كمية النقود يؤدي الى تغيير مستوى الاسعار بنفس المعدل ونفس الاتجاه مع افتراض ثبات العوامل الاخرى , حيث إنَّ هذا الاعتقاد كان سائدا في المدة ما بين اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر (الجلال، 2006: 37) .

يلاحظ أنَّ هذه النظرية تركز على العلاقة الطردية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار أي إن زيادة كمية النقد المتداول يرتفع المستوى العام للأسعار بنفس المقدار والاتجاه وبالعكس اذا انخفض مقدار النقد المتداول فيؤدي ذلك الى انخفاض المستوى العام للأسعار وكما في الشكل الآتي:

شكل (4)

النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم



المصدر : د.ناظم محمد نوري الشمري , " النقود والمصارف " , دار الكتب للطباعة والنشر , جامعة الموصل , العراق , 1988 , ص267

نلاحظ من الشكل (4) عند مستوى معين من حجم النقد المتداول m يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار p وفي حالة قيام السلطات النقدية الى زيادة المعروض النقدي الى مقدار $m2$ فيؤثر ذلك على المستوى العام للأسعار بالزيادة ايضا وبمقدار $p2$ وهذا يولد ضغطاً تضخيمياً لان التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويحصل العكس في حالة انخفاض كمية النقد المتداول فيؤثر كذلك بالانخفاض بالمستوى العام للأسعار .

وعليه فان متغير المستوى العام يعدُّ تابعاً للمتغير المستقل والمتمثل بكمية النقود المعروضة , وإنَّ اي تغير سواء بالزيادة او النقصان في كمية النقود سيترك اثر بنفس المقدار على المستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود وحجم المعاملات ومن ثمَّ فان اي زيادة في كمية النقود ستولد ضغطاً تضخيمياً مما يعكس سلبي على الاقتصاد وذلك لان النقود سوف تفقد قوتها الشرائية وفقدانها لأداء وظائفها كمخزن للقيمة او كوسيط للتبادل , وبالإضافة الى ذلك فان التضخم يترك اثرا اجتماعيا وهو تأثر اصحاب الدخول المنخفضة بارتفاع الاسعار مقارنة بأصحاب الدخول المرتفعة

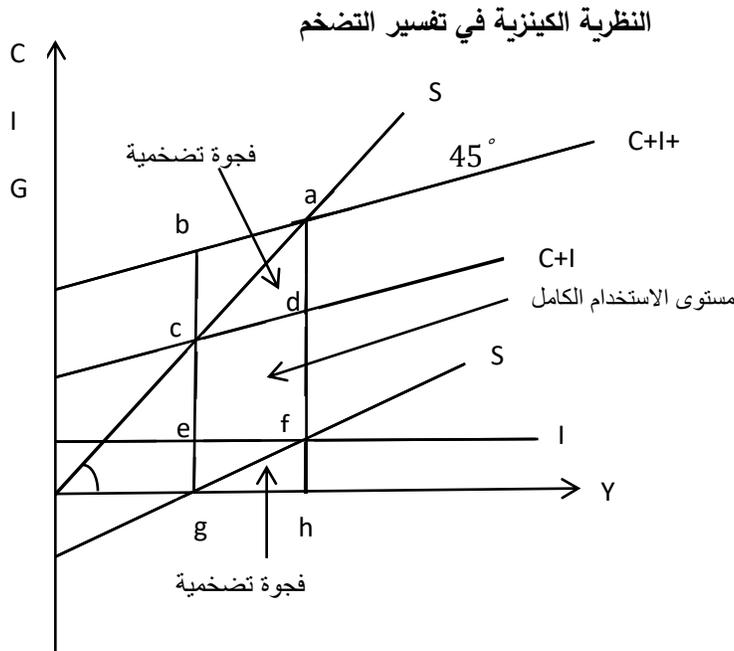
2.3.2. النظرية الكينزية :

جاءت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية وكانت هذه الادوات نقداً لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل عام 1936 , حيث جاء الاقتصادي الانكليزي كينز معالجاً بعض جوانب قصور النظرية الكلاسيكية ومحاولاً عن طريق ذلك اخراج الاقتصاد العالمي من ازمة الكساد العظيم التي حدثت (1929-1933).

اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني كما استند على التقلبات التي تحدث في الانفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري , اي إنَّ التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي (الجلال، 2006: 41) وكما هو موضح في الشكل (5) ان الاستخدام الكامل وفق النظرية الكينزية يتحقق عند اي مستوى بخلاف الكلاسيك الذين يرون أنَّ مستوى الاستخدام الكامل يتحقق عن طريق تقاطع منحنيات الادخار والاستثمار , اذ إنَّ كينز يرى أنَّ الاستخدام الكامل يتحقق عند الطلب الكلي الفعال $(C+I+G)$ والمتمثل بمساحة المنطقة (c,e,f,d) .

وبتقاطع منحنيات كل من الطلب الكلي $(C+I)$ والطلب الكلي الفعال $(C+I+G)$ مع منحنى العرض الكلي (S) , اي إنَّ زيادة حجم الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي سوف تظهر الفجوة التضخمية والمتمثلة بمساحة المنطقة (a,c,d) وبهذا فان التضخم ناتج عن تفاعل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي , وبمعنى أن الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي.

شكل (5)



المصدر : د.ناظم محمد نوري الشمري , " النقود والمصارف " , دار الكتب للطباعة والنشر , جامعة الموصل , العراق ، 1988 ، ص271.

يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح) الأمر الذي يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع.

لقد انتقد كينز ما ذهب إليه النظرية الكلاسيكية بعدها ان المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط , حيث اشار كينز الى أن الزيادة في كمية النقود سوف يكون اثره مجرد زيادة في الطلب على النقود ويحدث ذلك عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في مصيدة فخ السيولة.

3.3.2. المدرسة الهيكلية :

في بداية السبعينيات ظهر اتجاه جديد لتفسير ظاهرة التضخم يطلق عليه الهيكلين *Structuralists* وهؤلاء يرفضون التضخم بأنه ظاهرة نقدية بحتة , وفي المقابل فإنهم ينظرون الى التضخم كونه ظاهرة ذات مضمون اجتماعي اقتصادي شامل والتي ترتبط ارتباطاً عضوياً بظاهرة التخلف والتحديات التي تواجه دوال العالم الثالث (عبد القادر، 2009: 217).

يُعزى سبب هذا النوع من التضخم (التضخم الهيكلية) الى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي وبشكل يفوق التغيرات الحاصلة في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية ونظراً لان هذا النوع من التضخم يكون اكثر انتشاراً في اقتصادات البلدان النامية فإنه على الاغلب يكون تضخماً ناجماً عن زيادة الطلب الكلي وليس عن زيادة التكاليف (الوادي، 2009: 184).

وعليه يلاحظ بأن الهيكليون لا يفسرون الظواهر التضخمية بأنها نقدية بحتة وإنما هي ناتجة عن التغيرات الكبيرة الحاصلة في دالة الطلب الكلي والتي تفوق التغيرات الحاصلة في دالة العرض الكلي وإنّ هذا التضخم يكون ناشئاً عن زيادة الطلب وليس زيادة التكاليف.

4.3.2. مدرسة شيكاغو :

في سنة 1956 قام ميلتون فريدمان بإحياء النظرية الكمية للنقود بصياغة نظرية الطلب على النقود نتيجة للتطورات الحاصلة في الاقتصاد واختلاف الازمات الاقتصادية الجديدة كالتضخم الركودي الذي لم تجد النظرية الكينزية حل له فعد فريدمان التضخم ظاهرة نقدية سببه التوسع في الاصدار النقدي بشكل يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي فتحصل اختناقات وضغوط تضخمية تتمثل بارتفاع المستوى العام للأسعار (الظاهر, 2006 : 36). وحاول عن طريق هذه النظرية تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بطريقة اشمل ورأى أن الطلب على النقود يتوقف على المستوى الحقيقي لخل الفرد وثروته وكذلك تكلفة الاحتفاظ بهذه الثروة .

ومن بين الفرائض التي استندت عليها هذه المدرسة

- استقلال عرض النقود عن الطلب على النقود .

- استقرار دالة الطلب على النقود .

- رفض فكرة فح السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود .

- يتوقف الطلب على النقود لنفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات .

4.2. العلاقة بين التضخم ومعدلات الفائدة

يعد سعر الفائدة احد اهم العوامل اتي يترتب على تغييرها سواء بالارتفاع او الانخفاض حدوث تغيير مصحوب في المستوى العام للأسعار, فارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى تحويل جانب من السيولة الحاضرة لدى الافراد الى ودائع للاستفادة من ارتفاع العائد عليها وسيترتب على انخفاض السيولة انخفاض مصاحب في المستوى العام للأسعار بافتراض ثبات العوامل الاخرى (ابراهيم محمد , 2018 : 110).

تقتزن معدلات الفائدة غالباً بمصادرة التمويل اذ يخصص راس المال في اطار النظرية المالية عن طريق أسعار الفائدة ، وتتفاوت هذه الأسعار حسب مدة القرض ، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون اقل في حين تكون الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة وتزداد اسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الراج الاقتصادي وذلك لتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على زيادة الطلب على رؤوس الأموال . إذ تتجه توقعاتهم بان الحالة الاقتصادية في تحسن لذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال على شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول ، إنَّ أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل اكبر من الفائدة على القروض قصيرة الأجل، وتتأثر بمعدل التضخم حيث يترتب عليه أنَّ المقرض الدائن يطلب (علاوة) تسمى علاوة التضخم *Risk Premium* تضاف الى سعر الفائدة الحقيقية الخالية من المخاطرة (الربيعي , 2010 : 22).

فالنتضخم العالي يزيد من التكلفة على أسعار الفائدة على المدى الطويل ولهذا فانه يؤثر على أسعار الفائدة و يرفعها مما يقلل من التوجه إلى الاقتراض ، وعليه فان توقف الناس عن الشراء (أي قلة الطلب) يزيد من المنتجات المعروضة و من ثم يقل الإنتاج وهذا يؤدي إلى زيادة البطالة ، أو ما يدعى بالكساد.

المبحث الثالث

3. تحليل وقياس اثر تغيرات معدلات الفائدة في نمو التضخم في العراق للمدة 2003-2019.
1.3.1. توطئة :

عانى الاقتصاد العراقي من التدهور طيلة الفترة المنصرمة بسبب السياسات الاقتصادية غير الرشيدة التي اتسمت بها تلك الفترة مضافاً الى ذلك الازمات الاقتصادية المتعاقبة التي عاشها الاقتصاد العراقي والتي كانت من افرازات الحروب والحصار الاقتصادي , الامر الذي انعكس بالدرجة الاساس على موارد العراق الاقتصادية التي انفقت في مجالات لا مبرر لها.

ولازال الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلته الاساسية المتمثلة بالاختلال الهيكلي لصالح القطاع النفطي وانعكاس التغيرات في هذا القطاع على جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى الصناعية والزراعية والخدمية , نظرا للاعتماد الكلي لهذه القطاعات على عوائد الصادرات النفطية بالرغم من العمل على ايجاد مصادر تمويلية اخرى , وقد بات الاقتصاد العراقي يلتبس منهجية واليات عمل اقتصاد السوق بعد مغادرة طبيعته المركزية الشمولية مع الاخذ بنظر الاعتبار الصعوبات والتحديات الكبيرة التي يواجهها.

2.3. تطور معدلات الفائدة ومعدلات التضخم للفترة (2003-2019):

يظهر جدول (1) التسلسل الزمني لمعدلات الفائدة ومعدلات التضخم وما حدث عليها خلال المدة الزمنية الممتدة من 2003 ولغاية 2019.

جدول رقم (1) تطور معدلات الفائدة ومعدلات التضخم للفترة (2003-2019)

السنة	معدل الفائدة %	معدل التضخم %
2003	8.8	33.6
2004	7.96	27
2005	8.04	37
2006	5.98	53.2
2007	4.87	7.4
2008	7.05	6.8
2009	7.06	7.1
2010	6.63	2.5
2011	6.62	5.6
2012	7.55	6.1
2013	6.78	1.9
2014	6.00	2.2
2015	6.00	1.4
2016	4.33	0.5
2017	4.00	0.2
2018	4.00	0.4
2019	4.00	0.4

المصدر : البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - نشرات مختلفة.

يتضح عن طريق تتبعنا لمسار معدل الفائدة خلال مدة البحث أنها كانت بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب تغير الأوضاع الاقتصادية أي فترة الحرب الامريكية على العراق وهذا ما اثر على السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك

المركزي العراقي واخذت معدلات الفائدة بالاختلال والتذبذب وعدم الاستقرار وذلك بسبب قيام البنك المركزي برفع اسعار الفائدة على القروض والإيداع بهدف سحب السيولة النقدية لتقليص عرض النقد ومن ثم السيطرة على معدلات التضخم . كما يبين الجدول (1) سلسلة التغيرات التي حدثت على معدلات التضخم خلال مدة البحث حيث اخذ بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وذلك يعود الى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية ما بعد الحرب الأمريكية على العراق التي عصفت بالاقتصاد العراقي وما رافقها من تدهور في مجمل قطاعاته ففي عام 2003 بلغ معدل التضخم (33.6) وذلك بسبب الغاء الرسوم والضرائب الكمركية على السلع المستوردة وزيادة اقبال الأسر على شراء المواد المنزلية والسيارات بالإضافة الى ذلك يمكن ملاحظة أن اعلى مستوى لمعدل التضخم كان عام 2006 حيث بلغ (53.2) , وحقيقة الامر هنالك العديد من الاسباب التي ادت الى حصول مثل هذا المستوى في معدل التضخم , لكن ظاهر هذه الاسباب هو اتساع النفقات الحكومية الجارية والتي عادة ما تكون ذات طبيعة استهلاكية وانخفاض العرض نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق, وبعد ذلك شهد عام 2007 انخفاضاً في معدل التضخم الى (30.8) والسبب هو سعي البنك المركزي لتقليل معدل التضخم عن طريق اتباعه لسياسة نقدية هدفها رفع قيمة الدينار العراقي عن طريق رفع اسعار الفائدة , ونجحت السياسات التي اتبعها البنك المركزي العراقي في رفع سعر الفائدة على القروض حتى عام 2008 الا إنَّ البنك المركزي خفض سعر الفائدة على القروض والإيداع مع بداية عام 2010 لتنشيط الاقتصاد العراقي وتشجيع الاستثمار .

وكما ويلاحظ أن معدلات التضخم بدأت بالانخفاض فبلغ عام 2010 (2.5) وذلك لارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في هذا العام من (1475) دينار/دولار عام 2006 الى (1182) دينار/دولار عام 2009 , اما عامي (2011، 2012) فإن الارتفاع في الايرادات النفطية اثرت على ارتفاع معدل التضخم ليبلغ (5.6 ، 6.1) على التوالي ويعاود بالانخفاض مع بدء عام 2013 وحتى عام 2019 وبأدنى مستوياته وذلك بسبب الازمة المالية والاقتصادية التي مر بها العراق بالإضافة الى الظروف السياسية والأمنية الصعبة خلال عامي (2014، 2015) والمتمثلة بالحرب ضد الارهاب واستمر معدل التضخم بالانخفاض ليسجل (0.5) عام 2016 ويعود السبب الى ظاهرة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي جراء انخفاض اسعار النفط عالمياً ، اما عام 2017 بلغ معدل التضخم (0.2) ليشهد بعدها ارتفاع طفيف ليسجل (0.4) عام 2018 ويعود هذا الارتفاع الى التوسع في الانفاق العام الناجم عن اعمار المناطق المحررة اما عام 2019 استقر معدل التضخم بنفس المستوى عند (0.4) يعكس هذا نجاح السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي وقدرتها التمكنية في احتواء التضخم وتوفير الاستقرار .

4.3. قياس العلاقة بين معدلات الفائدة والرقم القياسي للأسعار في الاقتصاد العراقي:

وفي اطار توصيفنا للأنموذج نجد ان الانموذج القياسي يشير الى مجموعة علاقات توضح بصورة صيغ رياضية تسمى (المعادلات) ، والانموذج الاقتصادي هو عبارة عن صورة مبسطة تعبر عن النشاط الاقتصادي و بالتالي فأن الانموذج القياسي يستخدم لتقدير معاملات الانموذج الاقتصادي و اختبار فرضياته.

1.4.3. توصيف النموذج:

وتعد عملية تحديد المتغيرات الاساسية المؤثرة في الظاهرة موضوع البحث خطوة مهمة لإعداد وتكوين النماذج القياسية والتي يمكن تحديدها وفق الهيكلية الاتية :

(1) المتغيرات الداخلية (التابعة) :

وهي المتغيرات التي يجري تحديدها داخليا(اي من داخل الانموذج) يجري اعتماد المتغير التابع معدلات التضخم

(2) المتغيرات الخارجية (المستقلة) :

ويقصد بها المتغيرات التي يجري تحديدها من خارج الانموذج وهي التي تؤثر في التضخم وتتمثل بمعدل الفائدة.

2.4.3. عرض النتائج القياسية وتحليلها:

1- اختبار الاستقرار .

أ- متغير معدل التضخم .

نلاحظ من القيمة المظللة في جدول رقم (2) الناتج من السلسلة الزمنية للمتغير مما يدل على استقرارها عند

المستوى وبوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) .

جدول رقم (2) اختبار استقراريه معدل التضخم

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.054251	0.0361
Test critical values: 1% level	-3.555023	
5% level	-2.915522	
10% level	-2.595565	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IN)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 22:09
Sample (adjusted): 2005Q3 2019Q1
Included observations: 55 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN(-1)	-0.058325	0.019096	-3.054251	0.0038
D(IN(-1))	0.791880	0.117263	6.753042	0.0000
D(IN(-2))	0.038586	0.141381	0.272922	0.7862
D(IN(-3))	0.038586	0.141381	0.272922	0.7862
D(IN(-4))	-0.787684	0.141381	-5.571348	0.0000
D(IN(-5))	0.660046	0.150962	4.372271	0.0001
D(IN(-6))	0.019245	0.137863	0.139598	0.8896
D(IN(-7))	0.019245	0.137863	0.139598	0.8896
D(IN(-8))	-0.553269	0.137867	-4.013057	0.0002
D(IN(-9))	0.404459	0.113758	3.555440	0.0009
C	0.146881	0.304456	0.482436	0.6319
R-squared	0.778204	Mean dependent var	0.739091	
Adjusted R-squared	0.727795	S.D. dependent var	3.209559	
S.E. of regression	1.674531	Akaike info criterion	4.045800	
Sum squared resid	123.3784	Schwarz criterion	4.447266	
Log likelihood	-100.2595	Hannan-Quinn criter.	4.201050	
F-statistic	15.43801	Durbin-Watson stat	2.148054	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9)

ب- متغير سعر الفائدة .

نلاحظ من القيمة المظلمة في الجدول رقم (3) بأن السلسلة الزمنية للمتغير استقرت عند الفرق الاول وبدون وجود قاطع ولا اتجاه بمستوى معنوية (1%) .

جدول رقم (3) اختبار استقراريه سعر الفائدة

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.122845	0.0336
Test critical values: 1% level	-2.607686	
5% level	-1.946878	
10% level	-1.612999	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 22:14
Sample (adjusted): 2005Q3 2019Q1
Included observations: 55 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-0.258362	0.121706	-2.122845	0.0392
D(IR(-1),2)	0.163779	0.126000	1.299828	0.2001
D(IR(-2),2)	0.163779	0.126000	1.299828	0.2001
D(IR(-3),2)	0.163779	0.126000	1.299828	0.2001
D(IR(-4),2)	-0.378439	0.126063	-3.001973	0.0043
D(IR(-5),2)	0.091412	0.107284	0.852058	0.3986
D(IR(-6),2)	0.091412	0.107284	0.852058	0.3986
D(IR(-7),2)	0.091412	0.107284	0.852058	0.3986
D(IR(-8),2)	-0.510719	0.107537	-4.749255	0.0000

R-squared	0.536343	Mean dependent var	0.009364
Adjusted R-squared	0.455707	S.D. dependent var	0.172817
S.E. of regression	0.127498	Akaike info criterion	1.132859
Sum squared resid	0.747759	Schwarz criterion	0.804386
Log likelihood	40.15361	Hannan-Quinn criter.	1.005836
Durbin-Watson stat	2.000937		

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9)

2- التقدير بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (var):

تقدير عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي والتي يبين الجدول الآتي إنها مدتين وحسب معايير سوراخ (SC)

واكايك (AIC) وهنان كوين (HQ) .

جدول رقم (4) تحديد وترتيب التخلف الزمني

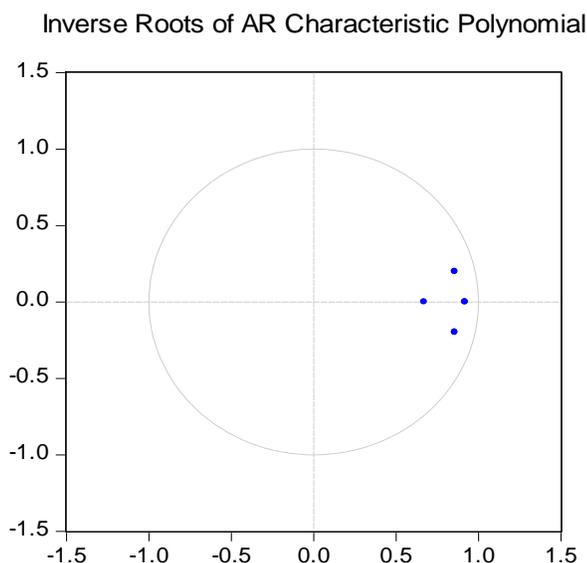
VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: IN IR
 Exogenous variables: C
 Date: 07/02/21 Time: 22:21
 Sample: 2003Q1 2019Q4
 Included observations: 62

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-349.5676	NA	288.6290	11.34089	11.40951	11.36783
1	-150.2524	379.3419	0.529827	5.040399	5.246251	5.121221
2	-107.2824	79.00924*	0.150808*	3.783304*	4.126390*	3.918008*
3	-105.1917	3.709337	0.160586	3.844894	4.325215	4.033480

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9)

يوضح الشكل أن النموذج يحقق استقراره ككل لان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة أي إن جميع المعاملات كانت اصغر من الواحد.



شكل رقم (6)

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9)

جدول رقم (5) تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR) والذي نلاحظ ان قيمة (R-squared) هي

(0.98) أي ان اسعار الفائدة هي المؤثرة على التضخم في العراق خلال مدة الدراسة بنسبة (0.98) اما العوامل الاخرى غير الداخلة في النموذج فتفسر (0.02) والتي تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي .

ويوضح النموذج وجود علاقة عكسية بين اسعار الفائدة والتضخم في العراق خلال مدة الدراسة اذ كلما ازداد سعر الفائدة في سنة معين بمقدار وحدة واحدة قلت معدلات التضخم بمقدار (-0.013137) في السنة التالية وهو ما ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية حيث كلما ازدادت اسعار الفائدة الممنوحة للمودعين من قبل المصارف قلت معدلات التضخم.

جدول رقم (5) نتائج تقدير النموذج وفقا لطريقة متجهات الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates		
Date: 07/02/21 Time: 22:18		
Sample (adjusted): 2003Q3 2019Q1		
Included observations: 63 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	IN	IR
IN(-1)	1.590200 (0.09602) [16.5612]	-0.013137 (0.00690) [-1.90301]
IN(-2)	-0.653564 (0.09217) [-7.09088]	0.012211 (0.00663) [1.84274]
IR(-1)	0.361014 (1.27211) [0.28379]	1.713393 (0.09146) [18.7348]
IR(-2)	0.109402 (1.31453) [0.08322]	-0.731859 (0.09451) [-7.74408]
C	-2.389702 (1.53168) [-1.56018]	0.101095 (0.11012) [0.91807]
R-squared	0.977435	0.986116
Adj. R-squared	0.975879	0.985158
Sum sq. resids	290.9457	1.503774
S.E. equation	2.239711	0.161019
F-statistic	628.0831	1029.851
Log likelihood	-137.5882	28.26432
Akaike AIC	4.526609	-0.738550
Schwarz SC	4.696699	-0.568460
Mean dependent	10.42302	6.128413
S.D. dependent	14.42085	1.321705
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.124766
Determinant resid covariance		0.105747
Log likelihood		-108.0151
Akaike information criterion		3.746513
Schwarz criterion		4.086693

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

- 1- إنَّ للتضخم وتزايد معدلاته اثار سلبية متعددة سواء أكانت اقتصادية ام اجتماعية ام نفسية , وإن هذه الاثار ستعكس سلباً على مجمل الاقتصاد الوطني بقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
- 2- التزايد في معدلات التضخم ستولد تكاليف اجتماعية مما تؤثر على رفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد عن طريق انخفاض مستوى دخولهم النقدية وخاصة اصحاب الدخول المنخفضة مما ينعكس على تدهور النمو الاقتصادي.
- 3- اظهرت النتائج القياسية فيما يخص اختبار الاستقرارية ؛ إنَّ السلسلة الزمنية للمتغير التابع معدل التضخم استقرت عند المستوى بوجود قاطع اما المتغير المستقل سعر الفائدة فهو مستقر عند الفرق الاول من غير قاطع ومن غير اتجاه.
- 4- التأثير السلبي لسعر الفائدة على معدل التضخم وهذا ما اكدته الاشارة السالبة لسعر الفائدة فبلغت (-0.013137) وبهذا يتضح أنَّ العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل متقمة مع منطق النظرية الاقتصادية .
- 5- يتبين من النتائج القياسية ؛ أنَّ المتغير المستقل في النموذج القياسي له تأثير كبير في المتغير التابع حيث بلغ معامل التحديد (0.98) مما يعني أنَّ المتغير المستقل فسر (0.98) من المتغير التابع.

ثانياً : التوصيات :

- 1- ضرورة تحرير معدلات الفائدة وتحريكها بين مدة واخرى , اي باتجاه الزيادة والنقصان وذلك تبعاً للحالة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اي في حالة ركود ام حالة انتعاش.
- 2- لا بد أن تسعى السياسة النقدية في العراق الى اقامة الظروف النقدية الهادفة الى ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة سواء تلك الناتجة عن المتغيرات النقدية او الناتجة عن اسباب اقتصادية اخرى كالتضخم والركود الاقتصادي , فضلاً عن كون احد مهامها الرئيسية هي التأثير والسيطرة على حجم المعروض النقدي الذي زيادته يولد ضغوطاً تضخمية ويجري ذلك عن طريق قناة معدل الفائدة.
- 3- استخدام السياسات الانكماشية من اجل الحد من حدة التضخم وتحقيق التشغيل الامثل في الاقتصاد وزيادة فرص التشغيل مما يؤدي الى سحب الكتلة النقدية الفائضة في الاقتصاد.
- 4- اعتماد سياسة تموية وطنية تهدف الى وضع برامج من شأنها تحقيق اهداف واقعية خصوصاً معدلات التضخم.
- 5- إعادة النظر بسياسة معدلات الفائدة بحيث تكون إجراءاتها متناسقة ومتراصة للوصول الى الهدف المطلوب.

المصادر :

أ- الكتب.

- 1- الادريسي, د.عبد السلام, 1982, الاقتصاد الكلي , جامعة البصرة.
- 2- الأطرش , د.طاهر , 2001, تقنيات البنوك , ديوان المطبوعات , الجزائر.
- 3- البكري, د.انس, د.صافي وليد , 2002, النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق , دار المستقبل للنشر والتوزيع , عمان.
- 4- بن دعاس, د.جمال, 2007, السياسة النقدية بين النظامين الاسلامي والوضعي , ط1 , دار الخلدونية , الجزائر.
- 5- بول أ.سامويلسون واخرون , 2001, الاقتصاد , ترجمة هشام عبدالله , الاهلية للنشر والتوزيع , عمان.

- 6- الجنابي, د.هيل عجمي, د.رمزي ارسلان, 2009, النقود والمصارف والنظرية النقدية, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان.
- 7- جوارتيني, جيمس, ريجارد ستروب, 1988, الاقتصاد الكلي بين الاختيار العام والخاص, ترجمة عبد الفتاح واخرون, دار المريخ, الرياض.
- 8- خلف, د.فليح حسن, 2007, الاقتصاد الكلي, ط1, جدار الكتاب العالمي, عمان.
- 9- خليل, د.سامي, 1982, اقتصاديات النقود والبنوك, الكتاب الثاني (النظريات والسياسات النقدية والمالية), شركة كاظمة للنشر والترجمة, الكويت.
- 10- الدليمي, د.عوض فاضل, 1990, النقود والبنوك, دار الحكمة للطباعة, بغداد.
- 11- الرفاعي, د.احمد حسين, د.خالد واصف الوزني, 1999, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق, ط2, دار وائل للطباعة والنشر, عمان.
- 12- السهموري, د.محمد سعيد, 2011, اقتصاديات النقود والبنوك, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان.
- 13- السيد علي, د.عبد المنعم, د.نزار سعد الدين, 2003, النقود والمصارف والاسواق المالية, ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان.
- 14- الشرييني, د.السيد محمد, 2008, مبادئ الاقتصاد الكلي, الدار الجامعية, مصر.
- 15- الشمري د.ناظم محمد نوري, 1988, النقود والمصارف, دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل, العراق.
- 16- الطاهر, عبد الله, موفق علي خليل, 2006, النقود والبنوك والمؤسسات المالية, ط2, مركز يزيد للنشر الكرك.
- 17- طوروس, وديع, 2010, الاقتصاد الكلي, ط1, المؤسسة الحديثة للكتب, بيروت.
- 18- العاني, عماد محمد علي, 2002, اندماج الاسواق المالية الدولية اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي, ط1, بيت الحكمة, بغداد.
- 19- عبد القادر, د.السيد متولي, 2009, اقتصاديات النقود والبنوك, دار الفكر, عمان.
- 20- عبد الهادي, د.سامر واخرون, 2013, مبادئ الاقتصاد الكلي, ط1, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان.
- 21- عناية, د.غازي حسين, 2006, التضخم المالي, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, مصر.
- 22- عناية, د.غازي حسين, 1996, مبادئ الرياضيات المالية, المركز العربي للخدمات الطلابية, عمان.
- 23- محمد, علي ابراهيم, 2018, التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة (استشكشاف العلاقة التوازنية طويلة الاجل في الاقتصاد الوطني), المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية.
- 24- النسور, د.ايد عبد الفتاح, 2013, اساسيات الاقتصاد الكلي, ط1, دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان.
- 25- الوادي, د.محمود حسين, د.احمد عارف العساف, 2009, الاقتصاد الكلي, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان.
- 26- يحيى, د.وداد يونس, 2001, النظرية النقدية, دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل.
- 27- Gudgeon,L., Werner, S., Perez, D., & Knottenbel, W., 2020, DeFi Protocols for Loanable Funds: Interest Rates, Liquidly and Narket Efficiency, AFT's 2nd ACM conference on Advance in financial technologies.
- 28- Roimer, D., 2012, Advanced Macroeconomics, New York: The McGraw – Hill Series in Economics.

ب- الرسائل والاطاريح.

- 1- الجلال, احمد محمد صالح, 2006, دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية-حالة الجمهورية اليمنية , رسالة ماجستير في علوم التسيير , جامعة الجزائر .
- 2- الربيعي , رجاء خضير عبود , 2010 , دور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي في الولايات المتحدة - العراق / دراسة حالة , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الكوفة , كلية الإدارة والاقتصاد .
- 3- رشيد, بوكستاني, 2006, معوقات الاسواق المالية والعربية وسبل تفعيلها , اطروحة دكتوراه غير منشوره , الجزائر .
- 4- شديد, مهدي خليل, 2011, دور السياستين المالية والنقدية في تفسير سلوك النشاط الاقتصادي باستخدام التحليل البائي-الولايات المتحدة والعراق انموذجاً , اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة .
- 5- عباس, صبحي حسون, 1990, مسار التضخم في الدول الصناعية الرئيسية وانعكاساتها الاقتصادية خلال عقد الثمانينات , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد .

ت- الدوريات والمجلات.

- 1- خاتاخاتي, دينار, 1987, تقدير اسعار الفائدة الحقيقية في اقل البلدان نمواً , صندوق النقد الدولي , مجلة التمويل والتنمية , مجلد 23 , عدد 2 , واشنطن .
- 2- رمضان, د.محمد علي جاسم, 1997, اثر تغير الكميات النقدية على المستوى العام للأسعار , عدد 10 , مجلة العلوم الادارية والاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بابل .

ث- التقارير والنشرات الاحصائية.

- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - نشرات سنوية مختلفة.